«أنصار بيت المقدس» .. مشهد التسعينيات برداء القاعدة

مصطفى زهران

يتزايد الجدل وتتباين الآراء في الآونة الأخيرة حول تنامي ظاهرة «الإسلام الجهادي» في المشهدين السياسي والديني في مصر بعد انقطاعها عقودا، والتي اعتبرت بمثابة انعكاس مباشر لأحداث الثالث من يوليو/تموز الماضي، وتبعات الإطاحة بالرئيس المصري المعزول محمد مرسي، وتزداد حدته بصعود أحد التشكيلات الجهادية المسماة «أنصار بيت المقدس».

ورغم حداثة عملياتها «الجهادية» في الداخل المصري فإنها وُصفت بالنوعية، لاقترابها من نقاط شائكة وحساسة في العمق الأمني، كان أبرزها حادث طابا الأخير الذي أودى بحياة عدد من السائحين الأجانب، فضلا عن استهداف مقر المخابرات العسكرية بالإسماعيلية، ومحاولة اغتيال وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم في وقت سابق.

ماهية «أنصار بيت المقدس»

تتضارب الاتجاهات وتتعدد التوصيفات لـ«أنصار بيت المقدس»، وتتارجح بين التهويل والمبالغة من جهة، وإلصاقها بتيارات إسلامية تقليدية أخرى من جهة ثانية.

فبين الطرح القائل إنها صنيعة السلطة وأجهزتها الأمنية، أو كونها أداة طيّعة لجماعة الإخوان المسلمين تنفذ إملاءاتها، تنحصر التعريفات والتأويلات، بينما تسير الوقائع المستجدة والمغايرة على الأرض في اتجاه تطور متقدم لبذور سابقة للحركة الجهادية في مصر عامة وفي سيناء خاصة، وهي الفرضية التي نحاول إثباتها في هذا المقال.

ما يدحض الاتجاه الأول هو تعارضها -أي «أنصار بيت المقدس»- مع مساعي السلطة القائمة وتثبيت دعائم حكمها على الأرض، لتحقيق نوع من الاستقرار في ظل واقع مضطرب وأزمة اقتصادية طاحنة، تتفاقم يوما بعد يوم، فكيف يتسنى لها خلق أو دعم فصيل يزيد من تلك الحالة؟ وأكبر دليل على ذلك هو التأثير السلبي على قطاع السياحة جراء حادث طابا الأخير، وهو الأمل المتبقي في ظل المشهدين السياسي والاقتصادي المنهارين.

بالقياس ذاته، لا يمكن القول إنها أداة أو ذراع لجماعة الإخوان التي صنفت مؤخرا بكونها جماعة إرهابية، وهي ما تلبث صباح مساء أن تجهد في إنكار هذا التوصيف، للأسباب التالية:

أولها: رؤية «أنصار بيت المقدس» لجماعة الإخوان ومرسي، بأنهم لم يسعوا يوما لإقامة «شرع الله» منذ اعتلائهم سدة السلطة والحكم.

ثانيها: استخدام مرسي القوة العسكرية ضد الجهاديين في سيناء، عقب اغتيال عدد من جنود الجيش المصري عام 2012.

ثالثها: عدم لجوء قادة الإخوان إلى سيناء للاختباء أو الاحتماء من الملاحقات الأمنية، فضلا عن عدم العثور على قيادي واحد فرّ إلى هناك، خلال حملات المداهمة والاعتقال.

الأطوار التكوينية

يمكن القول إن جماعة «أنصار بيت المقدس» مرّت -أو ستمر- بالأطوار التكوينية التالية في إطار ما تعتبره معركة جهادية تخوضها حاليا:

أ- المخاض وجهاد الخارج

تظل «السلفية الجهادية» هي الحاضنة الأم لكل التشكيلات التي نشأت وطفت على سطح المشهد الجهادي في العقد الأخير، وما «أنصار بيت المقدس» سوى واحدة من مخاضاتها وأبرزها، وأحد إفرازات «الحالة الجهادية» في سيناء التي تشكلت عقب الاحتلال الأميركي للعراق وسقوط بغداد عام 2003.

وهي الفترة التي يؤرخ بها لميلاد «السلفيات الجهادية» في المنطقة، بالتوازي مع التلاقي الفكري بينها وبين سلفيي غزة الذين هربوا من القطاع بعد ملاحقات حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، عقب وصول الأخيرة إلى السلطة عام 2007، لما لهم من أفكار تكفيرية وجهادية لا تتواءم مع آليات وأدبيات حماس، وهو ما يؤكد انتفاء الصلة بين «أنصار بيت المقدس» وحماس.

ويمكننا القول إن جماعة «التوحيد والجهاد» التي ظهرت فجأة، ثم ما لبثت أن توارت عن الأنظار بعد مقتل مؤسسها خالد مساعد، بالتوازي مع ضربات الأمن الموجعة لها إبان فترة الرئيس المخلوع حسني مبارك، هي الرافد الأول لـ«أنصار بيت المقدس»، والمغذي المباشر لها في سيناء قبل تشكيلها الحالي.

ولا يعني ذلك أنها كانت ولا زالت بمفردها في المشهد الجهادي السيناوي، بل كانت هناك مساع جهادية أخرى تحاول التعبير -على استحياء- عن ذاتها، كـ«أكناف بيت المقدس» و«جند الإسلام»، التي استهدفت مقر المخابرات الحربية في رفح 2013، وغيرها من التشكيلات الهشة، إلا أن طبيعة التنوع الفكري داخلها واجتماعها على فكرة «جهاد الخارج» ضد الاحتلال الإسرائيلي، هو ما قوّى عود «أنصار بيت المقدس»، لذلك لم تقف على أبناء سيناء وحسب، بل توسعت في ضم جنسيات أخرى وعناصر جهادية خارجية.

جاءت ثورة 25 يناير لتطلق العنان للتنظيمات الجهادية السيناوية للتحرك بحرية ودون مواربة، مما دفعها لتكون حاضرة في مشهد الثورة المصرية آنذاك بعد فرار الكثير منهم من المعتقلات، خاصة سجن «وادي النطرون»، الذي كان يعج بالكثيرين منهم، ومن ثمّ المشاركة في وقائع الثورة حتى سقوط مبارك.

وحينئذ برزت «أنصار بيت المقدس» على الأرض في سيناء، وتحديدا عبر تفجير خط أنابيب الغاز الواصل إلى إسرائيل وبثت فيديو يظهر عملية التفجير هو الأول لها، وسط مباركة زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري عبر مقاطع صوتية حملها التسجيل، بالإضافة إلى بعض الهجمات على قوات الاحتلال خلال شهر سبتمبر/أيلول 2012.

وقد حاول الجيش على فترات متقطعة عقب ثورة 25 من يناير، قص أجنحة السلفية الجهادية، بما فيها «أنصار بيت المقدس» عبر عمليات نوعية، منها «نسر(1) 2011»، و«نسر(2) 2012».

ب- جهاد الداخل

لا شك أن أحداث الثالث من يوليو/تموز الماضي والإطاحة بمرسي كانت إيذانا بالتنامي السريع للحالة الجهادية في مصر خاصة في سيناء، وهو ما وظفته «أنصار بيت المقدس» لصالحها خلال مشهد مضطرب، حيث رأت أن الجهاد المسلح وحده قادر على إقامة دعائم الدولة الإسلامية المفقودة، أي «الخلافة» بمفهومهم، وخصوصا بعد فشل الآليات الديمقراطية والصندوق.

لذلك، كان التحول من جهاد الخارج إلى جهاد الداخل، فلجأت إلى تجنيد وجوه جديدة من أصحاب الثارات، ممن لقي أقاربهم وذووهم مصرعهم على أيدي الجيش والشرطة، وخاصة من قبائل سيناء، ناهيك عن انعكاسات فض ميداني رابعة والنهضة الذي كان لها أثر في ترسيخ تلك القناعات في الداخل السيناوي.

وشهد هذا الطور تناميا في العمليات النوعية التي انتهجتها، استهدافا للقوى الأمنية، مثل محاولة اغتيال وزير الداخلية، واغتيال ضابط الأمن الوطني محمد مبروك، وتفجير مديرية أمن الدقهلية، والهجوم على مدينة إيلات الإسرائيلية «أم الرشراش»، وتفجير مديرية أمن القاهرة، وإسقاط مروحية عسكرية بسيناء، وأخيرا حادث طابا، فضلا عن الهجوم على كمائن عدة للشرطة والجيش، مع قدرة إعلامية وتواصلية عالية من خلال مقاطع فيديو وبيانات على الشبكة العنكبوتية، تتناول هذه الضربات والاستهدافات، بالتوازي مع محاولة استدرار عطف المتدينين من الشعب المصري، للوقوف معها في مواجهتها مع القوى الأمنية.

ج- التبعية للقاعدة

يعتبر هذا الطور لـ«أنصار بيت القدس» -الذي لم يتشكل بعد- أشد الأطوار التكوينية خطورة وشراسة في آن واحد، والذي من المتوقع أن يحمل تحولات فكرية حادة، عبر الانتقال من الولاء الفكري إلى الولاء التنظيمي للقاعدة، والذي لم يتحقق في الطور الثاني، على الرغم من مباركة الظواهري لعمليات تفجير خط الغاز الممتد من مصر إلى إسرائيل.

ويرجع التكهن بهذا التحول إلى ظهور «أنصار بيت المقدس»، كأداة جذب لجهاديي الداخل والخارج والدفع بهم نحو مصر، لما لها من أهمية جيوسياسية في العقل الجهادي العالمي.

بيد أنه من المتوقع أن تشكل الجيوب السلفية الجهادية الأخرى والأقل تأثيرا في هذا الطور جبهة موحدة، لتتجنب الانشقاقات التي حدثت بين الأذرع الجهادية في سوريا، وهو ما يجعل إمكانية الدخول في تحالفات مع الأذرع الجهادية -مثل «الجبهة الإسلامية»، و«تنظيم الدولة في العراق والشام» و«جبهة النصرة»، وغيرها- ممكنا في المستقبل القريب، إن لم يكن مؤكدا.

ولعل ما يدفع بقوة نحو هذا الاتجاه، المعطيات الواقعة على الأرض من إخفاقات الأجهزة الأمنية المصرية في توقيف أعضاء هذا التنظيم الوليد أو معرفة إمداداته، والتي لم يُفصح عنها حتى الآن.

ولعل ذلك أيضا ما يؤكد تماسك هذا التشكيل وقدرته على البقاء، فضلا عن أن استشعار «المظلومية» لدى قطاعات كبيرة من الإسلاميين التقليديين الذين لم يتم تأطيرهم في جماعة أو حزب، يجعلنا نتكهن أكثر بإمكانية أن تتجه عمليات «أنصار بيت المقدس» في هذا الطور إلى العمق الإستراتيجي، وتحديدا «افتراش» العاصمة، من خلال البعد عن أماكن ومواقع باتت معروفة لدى القوى الأمنية، مع إمكانية تجنيد عناصر نسائية ممن قُتل أزواجهن وإخوانهن وآباؤهن.

ويعني ذلك أننا على مشارف مشاهد مستنسخة من تجربة المواجهة الأمنية والعسكرية التي حدثت خلال العقد التاسع من القرن المنصرم بين الجماعة الإسلامية ونظام مبارك، وظهرت أشد تجلياتها في حادثة طابا، ومحاولة تأثير «أنصار بيت المقدس» على القطاع السياحي، والتجربة المستوحاة من حادثة الأقصر في 1997 التي نفذتها الجماعة الإسلامية، والتي كان لها أثر كبير في تحولات الجماعات الجهادية في مصر حينذاك.

عن «الجزيرة نت»

نتنياهو وأوباما يستعرضان التقدم المحرز بشأن إيران

باتريك كلاوسون

يجتمع الرئيس أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 3 آذار/مارس، ومن المرجح أن يركزا على الاقتراح الإطاري الأمريكي للمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لكن هناك قضية من المؤكد أنه سيتم التطرق إليها خلال الاجتماع وهي البرنامج النووي الإيراني.

عندما أعلنت إيران ومجموعة «دول الخمسة زائد واحد» (بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة) عن «خطة العمل المشتركة» في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر، قال نتنياهو إن الاتفاق النووي الأولي يعد «خطأ تاريخيا». وأضاف «لقد أصبح العالم اليوم أكثر خطورة لأن النظام الأكثر خطورة على وجه الأرض قد اتخذ خطوة هامة باتجاه الحصول على السلاح الأكثر خطورة في العالم.» وكرر مخاوفه في 22 شباط/فبراير عندما قال: «إن الجمع بين التخصيب والأسلحة والقدرة على إطلاقها يعني أن إيران تحصل على كل شيء دون أن تتنازل عن أي شيء من الناحية العملية». وقد أعرب آخرون في إسرائيل أيضا عن قلقهم من أن «خطة العمل المشتركة» قد تؤدي إلى تآكل العقوبات وخلق ضغط من أجل التوصل إلى اتفاق شامل مع إيران حتى لو كانت الصفقة ضعيفة.

إن ما سيقوله نتنياهو في اجتماع القمة يوم الإثنين هو خارج نطاق هذا التنبيه السياسي، الذي يحلل فقط الكيفية التي تنظر فيها الحكومة الأمريكية إلى سجلها في تنفيذ «خطة العمل المشتركة». وترى إدارة أوباما أنها اتخذت إجراءات قوية على جبهتين ينبغي أن تعالجا المخاوف الإسرائيلية وتشمل هذه: تطبيق العقوبات والتمسك بقوة بالشروط الرئيسية لـ«خطة العمل المشتركة».

فعلى الجبهة الأولى، استمرت وزارة الخزانة الأمريكية بتصنيف فاعلين إضافيين حول الدعم الإيراني للإرهاب والانتشار النووي حتى عندما تكون هذه التصنيفات محفوفة بالمخاطر من الناحية السياسية. وقد شملت تصنيفاتها بشأن الانتشار النووي التي صدرت في 6 شباط/فبراير، فاعلين من الدول الحليفة للولايات المتحدة في أوروبا (ألمانيا وإسبانيا وسويسرا) والدول المجاورة لإيران (تركيا وجورجيا والإمارات العربية المتحدة). وفي نظر الإدارة الأمريكية، تظهر هذه الإجراءات رغبة في مواصلة الضغط على الحلفاء للحفاظ على العقوبات وتعزيزها.

وترى واشنطن أيضاً أن التصنيفات الجديدة تظهر استعدادها لاستهداف مسؤولين إيرانيين مهمين على الرغم من رد الفعل المحتمل من طهران. ففي شباط/فبراير تم تصنيف ثلاثة ضباط من «قوة القدس» النخبوية بسبب «استخدام طهران للعمليات الإرهابية والاستخباراتية كأدوات لممارسة النفوذ ضد حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية». وبالإضافة إلى ذلك، ترى وزارة الخزانة أنها أظهرت بأنها ستستهدف الفاعلين استنادا إلى المعلومات الاستخباراتية المغايرة للتصورات العامة. ومن خلال تصنيف أولمزون أحمدوفيتش صادقييف (المعروف أيضا باسمه الحركي «جعفر الأوزبكي» وينشط أيضا تحت اسم «جعفر موبيدنوف») أنه «وسيط رئيسي [لـ تنظيم «القاعدة»] في إيران يدعم شبكة التسهيلات الحيوية [لـ «الجماعة»] داخل إيران، [التي] تعمل هناك بمعرفة السلطات الإيرانية»... وتستخدم الشبكة إيران أيضا كنقطة عبور لنقل التمويل والمقاتلين الأجانب عبر تركيا لدعم... العناصر التابعة لها في سوريا، بما في ذلك «جبهة النصرة»». وفي ضوء الدعاية الكثيرة حول دعم الجمهورية الإسلامية لمن يقاتلون ضد «القاعدة» في سوريا، قوبلت وزارة الخزانة بالكثير من التشكك بشأن قرارها بأن طهران كانت تساعد أيضا عناصر من «القاعدة». إلا أن الوزارة لم تغفل الإشارة إلى أن إيران تراهن في سوريا، كما في حالات أخرى، على كل حصان في السباق - وستعمل مع كل فاعل أو عنصر معادي للولايات المتحدة، حتى أولئك الذين يقتلون وكلاء إيران نفسها. وباختصار، تعتقد وزارة الخزانة أنها بذلت جهدا كبيرا لفرض العقوبات وما زالت مستمرة في ذلك.

وعلى الجبهة الثانية، ترى الإدارة الأمريكية أنها انتهجت خطاً صارماً حول ما تشمله «خطة العمل المشتركة». وعلى وجه الخصوص، لا تزال تشير إلى أن الحل الشامل الذي ورد تصوره في «خطة العمل المشتركة» سوف يشمل فرض قيود على الصواريخ. وهذه النقطة مرتبطة بتخوف إسرائيلي رئيسي - ففي 22 شباط/فبراير، أعرب نتنياهو عن استيائه من خطة طهران «بناء صواريخ عابرة للقارات» قائلا أن النظام منخرط حاليا في مثل هذه الخطط «دون عائق». وفي محادثات فينا في 17 شباط/فبراير، استشهدت وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية ويندي شيرمان بنص «خطة العمل المشتركة» «المتعلق بمعالجة قرارات مجلس الأمن الدولي»، ثم اقتبست الفقرة 9 من القرار رقم 1929، الذي «قرر فيه المجلس بأن على إيران أن لا تقوم بأي نشاط يتعلق بالصواريخ الباليستية القادرة على إيصال أسلحة نووية، بما في ذلك الإطلاق». وعلى هذا الأساس، قالت أن طهران وافقت في «خطة العمل المشتركة» على أن تهدف المحادثات الرامية إلى التوصل إلى حل شامل، إلى إجراء مفاوضات حول البرنامج الإيراني للصواريخ الباليستية. واشتكى الوفد الإيراني حول هذا الموضوع، حيث أعلن نائب وزير الخارجية عباس عراقجي، أن المحادثات «ستكون حول برنامج إيران النووي ولا شيء غير ذلك.» وفي المقابل، أكد المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني، «وفقاً لـ «خطة العمل المشتركة» التي وافقت عليها إيران، يجب على ايران أن تتناول معالجة قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة ببرنامجها النووي قبل أن يتم التوصل إلى حل شامل. وبعبارة أخرى، عليهم التعامل مع المسائل المتعلقة ببرنامج الصواريخ الباليستية الذي يديرونه والمتضمنة في قرار مجلس الأمن الدولي».

ويبدو أن الإدارة الأمريكية تؤمن بأنها على نفس القدر من الصرامة بشأن القضايا الأخرى التي وردت ضمن «خطة العمل المشتركة». فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي يذكر فيه الاتفاق المرحلي أن الحل الشامل سوف «يتضمن برنامج تخصيب يتم تحديده بشكل مشترك وفق معايير متفق عليها تتسق مع الاحتياجات العملية»، تتمثل وجهة النظر الأمريكية بأن إيران لن تكون في وضع تستدعي معه احتياجاتها العملية تخصيب اليورانيوم في أي وقت قريب. ووفقاً لهذا الرأي، يتسق نص «خطة العمل المشتركة» مع مطالب الولايات المتحدة بألا تقوم إيران بأعمال التخصيب لسنوات قادمة.

وباختصار، ترى إدارة أوباما أنها تتبنى موقفاً صارماً بشأن تطبيق «خطة العمل المشتركة». وينبغي أن يتضح بعد قمة يوم الاثنين ما إذا كانت إسرائيل تتفق مع ذلك التقييم أم لا.

عن «معهد واشنطن» .. وباتريك كلاوسون هو مدير الأبحاث في المعهد .

الدولة والطبقة الوسطى

عبد الإله بلقزيز

سئل أحد المسؤولين اليابانيين يوماً عن السر في النجاح المبهر للتجربة اليابانية المعاصرة في إحراز التقدم، فأجاب بأن مَرَد ذلك إلى موقع الطبقة الوسطى في المجتمع الياباني ونسبة القوة التي تمثلها في هيكل توزيع الطبقات الاجتماعية فيه . إذ تتجاوز النسبة تلك ثلاثة أرباع السكان، الأمر الذي يُفيد أن مساحة الفوارق الاجتماعية محدودة في اليابان، وأن هذه الأخيرة تتمتع بجسم اجتماعي حيوي (الطبقة الوسطى) يضخ كفاءته وحيويته في نسيج الاقتصاد والتنمية العلمية والاجتماعية والثقافية . . إلخ .

ولا مِرْيَة في أن هذه حقيقة ثمينة في أي مسعى إلى فهم عوامل النهوض والكبوة أو التراجع في تجارب المجتمعات والأمم الحديثة، فتعاظم حجم الطبقة الوسطى، في أي مجتمع، تعبير عن رسوخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي: من اتساع فرص العمل - عبر الدولة أو المقاولات الصغرى والمتوسطة - ومن ضيق حجم الفوارق بين الطبقات الاجتماعية . ثم إنه تعبير عن هندسة سياسية واجتماعية ناجحة للنسيج الوطني، مزوّدة بالأسباب التي تكفل شروط الاستقرار السياسي، وهو الاستقرار الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية لدى أي مجتمع في عالم اليوم .

من النافل القول إن للدولة دوراً رئيسياً في تنمية موقع الطبقة الوسطى في المجتمع، إن بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، أو بانفتاحها هي نفسها على الطبقة الوسطى بحسبانها بيئتها الاجتماعية الأساس . فتدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي حاسم في توفير شروط توسعة النطاق الكمي لهذه الطبقة، وتوسعة حيز انتشارها الاجتماعي . ونحن قد لا نستطيع أن نتخيّل توسُّعاً ممكناً لهذه الطبقة دون فاعلية التدخل الدولتي ذاك في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي . لكن تنمية دورها كطبقة سيكون إمراً عسيراً من دون دور حاسم للدولة، أو قل - بعبارة أوضح - إن تنمية هذا الدور في المجتمع مشروطة بتطوير موقع هذه الطبقة في الدولة . وقد لا نتخيل، أيضاً، إمكانية نهوض الطبقة الوسطى بمثل ذلك الدور بعيداً عن الدولة .

أن تقوم الدولة بوظيفة تنمية الحيّز الكمي للطبقة الوسطى، فذلك مما تستطيعه عبر التخطيط الاقتصادي، وسنّ التشريعات، وهما مما يقعان في صلب وظائفها . إنها تستطيعه من خلال السعي في تنمية الموارد التي تسمح بتوفير فرص العمل للمتعلمين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، ممن ألحقتهم الأزمة الاقتصادية بجيوش العاطلين . وتستطيعه من خلال سنّ القوانين المشجعة للاستثمار الداخلي من مشروعات المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتوفير التسهيلات له عبر القروض والفوائد الدنيا والإعفاءات الجبائية الجزئية أو حتى الكلية عند الاقتضاء . وتستطيعه من خلال تطوير برامج تنمية الخدمات العمومية الأساس كالتعليم والصحة والبنى التحتية والتهيئة الأساسية الإسكانية . . إلخ، كما من خلال تطوير الإنفاق على برامج البحث العلمي . . إلخ . وهذا في ما نزعم يقع في دائرة الإمكان - حتى بالنسبة إلى البلدان ضعيفة النمو مثل بلداننا العربية - إذا تهيّأت لذلك شروط لعل من بين أهمها:

× أولاً: تفعيل التخطيط الاقتصادي الذي أسقطته الدولة تحت وطأة ارتهانها للإملاءات الأجنبية (برنامج «التصحيح الهيكلي» PAS للاقتصاد)، وأوهامها حول «تعارض» التخطيط مع مبدأ إطلاق «المبادرة الحرة» و«اقتصاد السوق» . .! وهو وهمٌ لا يلحظ أن أدوار الدولة في الميدان الاقتصادي، في كبرى بلدان الغرب، دور رئيسي ومرموق، ولم تغير منه حتى سياسات الليبرالية الوحشية: في العهد الريغاني - التاتشري، كما في عهد «المحافظين الجدد» . ويكفي أن الدولة هي من أنقذ الاقتصاد من أزمته القاتلة في العام 2008 .

× ثانياً: إيلاء أولوية حاسمة لبرامج التنمية الاجتماعية العامة، وإعادة الحياة إلى دور الرعاية الاجتماعية للدولة، من أجل توسيع إطار مشاركة الدولة في التنمية، من جهة، ومن أجل الحد من الفوارق الاجتماعية الفاحشة بين طبقات المجتمع من جهة ثانية.

× ثالثاً: مقاومة الفساد الإداري والسياسي والمالي، وإعادة تصحيح علاقة الإدارة العمومية بالاستثمار، ورفع العوائق البيروقراطية عنه، وترشيد الإنفاق، واستحصال حقوق الدولة الجبائية من القوى المتملصة من أداء الحقوق الضريبية العامة، وتفعيل مؤسسات الرقابة على إنفاق المال العام .

وهي شروط تحتاج إلى توافر إرادة سياسية لدى النخب الحاكمة، وإلى استعداد قوي لإجراء الاصلاحات الضرورية للقطاع العام والإدارة والقضاء . . إلخ .

إمّا أن تسهم الدولة في تنمية دور الطبقة الوسطى في المجتمع، فوقف على تمكين هذه الطبقة من احتلال أوسع هامش في الدولة نفسها . هذه ليست أحجية، إنها حقيقة موضوعية، فالدولة ما زالت - حتى إشعار آخر وعلى الرغم من أحكام العولمة وزحف قوانين «الاقتصاد الحر» - هي مفتاح التنمية وعمودها الفقري، ليس في بلدان الجنوب فقط، وإنما حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة . ولذلك بمقدار ما سيكون على الدولة أن تنهض بأدوار رئيسية في مضمار عملية التنمية، في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في مجتمعاتنا، بمقدار ما سيكون عليها أن تزوّد نفسها بالطاقة الاجتماعية اللازمة لأداء تلك الأدوار على النحو المطلوب . والطاقة التي إليها تحتاج - في ما نزعم - وهي الطبقة الوسطى: «قوة عمل» هذا الرأسمالي الأعلى (الدولة) . وعلى ذلك، فحينما تستثمر الدولة في «رأسمال» الطبقة الوسطى لتنمية وتعظيم دوره في المجتمع، لا تنفعل - بقوة حقائق الأشياء - سوى أنها تستثمر في نفسها لتنمية دورها الاقتصادي والاجتماعي، وصناعة أسباب قوّتها ومَنَعتها، مهما قيل عن أن الدولة تخدم مصالح الطبقة المسيطرة والواقع على السواء هو أن الطبقة الوسطى هي طبقة الدولة بلا منازع، وأن من دون دولابها لا تملك عجلة الدولة أن تدور .

عن «الخليج» الإماراتية